

UNITED NATIONS SEMINAR ON ASSISTANCE TO THE PALESTINIAN PEOPLE

Speeding up relief, recovery and reconstruction in post-war Gaza

United Nations Office at Vienna, 31 March and 1 April 2015

ARABIC TEXT

CHECK AGAINST DELIVERY

PLENARY I

Immediate and longer-term humanitarian needs in the Gaza Strip

Paper presented by

Mr. Ahmed Sourani
Resilience development expert
Gaza

خطط اغائة واعادة اعمار قطاع غزة

بين استراتيجية "تنمية تعزيز الصمود والمنعة" Resilient Development

واستراتيجية "قوت ولا تموت" Feed to Survive

نظرة مستقبلية حول استراتيجيات التدخل تجاه حالة الانكشاف وانعدام الامن الغذائي في قطاع غزة

ورقة عمل مقدمة الى الحلقة الدراسية للأمم المتحدة

المنعقدة في مكتب الامم المتحدة في فيينا-النمسا من ٣١ مارس الى ١ ابريل ٢٠١٥

حول تسريع عمليات الاغائة والانعاش واعادة الاعمار في غزة ما بعد الحرب

مقدمة من

احمد الصوراني

خبير تنموي متحدث

تليفون: ٠٠٩٧٠٨٢٨٥٥٦١٢

موبايل: ٠٠٩٧٠٥٩٥٨٥٨٥٢٨

ايميل: haninahmed@hotmail.com

غزة-فلسطين

مارس ٢٠١٥

تقديم عام

وضعت ظروف ما بعد الحرب الاخيرة قطاع غزة امام تحديات وخيارات صعبة، يأتي على راسها تحدي اعادة تأهيل وبناء القطاعات الاقتصادية واعمار البيوت والمنشآت المدمرة وايجاد سبل العيش للمتضررين من الحرب، وفي هذا الصدد نذكر اهمية فهم وتفكيك منظومة علاقات القوة والسيطرة على حركة المعابر والحدود ومناطق العزل و حركة البضائع ومواد وادوات الاعمار المطلوبة على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة، وهذا مرهون غالبا بمجمل تطورات واثار العملية السياسية ومساراتها المعقدة والمحبطة داخليا وخارجيا، ومدى فاعلية الضغط والمناصرة اقليميا ودوليا لتعديل تلك المسارات بما يخدم عملية اعادة الاعمار ومصالح الفئات المتضررة بفعل الحرب، وخاصة تلك التي مازالت تعاني درجات عالية من حالات العوز والانكشاف الاقتصادي لسبل العيش.

حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، فقد بلغت نسبة العاملين في الضفة الغربية منتصف العام الماضي ٢٠١٤ حوالي ٨١% من مجموع القوى العاملة، ما يعادل ٦٣٢٣٦٧ عامل، مقابل نسبة بطالة لا تزيد عن ١٩% ما يعادل ١٤٨٣٣٣ عاطل عن العمل، اما في قطاع غزة ،فقد استمرت نسبة العاملين فيه حتى منتصف عام ٢٠١٤ أو بداية الحرب عليه أول شهر تموز/يوليو ٢٠١٤ عند نسبة ٦٧,٤% عاملين بالفعل، أي ما يعادل ٢٧٤٧٢٠ عامل، مقابل نسبة ٣٢,٦% عاطلين عن العمل، ما يعادل ١٣٢٨٧٦ عاطل عن العمل في قطاع غزة حتى منتصف عام ٢٠١٤. وفي ضوء نتائج الحرب على القطاع التي امتدت منذ صباح يوم ٨/٧/٢٠١٤ واستمرت لمدة ٥١ يوماً حتى تاريخ ٢٨/٨/٢٠١٤ حيث تم تدمير أكثر من ١٥٠ مصنع تدميراً كلياً وجزئياً وأكثر من ٢٠٠ منشأة زراعية وأكثر من عشرة آلاف منزل ومنشأة سكنية ومحلات تجارية وورش صغيرة، الأمر الذي ادى إلى شلل الحياة الاقتصادية بعد أن تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة منذ اول آب ٢٠١٤ حتى تاريخ اعداد هذه الورقة إلى حوالي ٥٠% من مجموع القوى العاملة البالغة ٤٢٧ ألف شخص، ما يعادل 213,500 عاطل عن العمل ينتظرون انتهاء الحصار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية ارتباطاً بعملية اعادة الاعمار المرهونة بالدعم المالي من المانحين الذين وعدوا عبر مؤتمر القاهرة ١٢/١٠/٢٠١٤ ، بتقديم الأموال اللازمة لتنفيذ خطة الاعمار.

وبالتالي فان وجود ما يقرب من 213,500 عاطل عن العمل في قطاع غزة ، واذا افترضنا - ضمن الحد الادنى - ان كل منهم يعيل اربعة اشخاص ، فهذا يعني ويؤشر الى حقيقة ان هناك ما يقرب من 854,000 مواطن (49%) من اجمالي سكان قطاع غزة يعانون الفقر وانعدام الامن الغذائي ، أي انهم يعيشون تحت مستوى خط الفقر المدقع (اقل من دولارين/اليوم) مقابل حوالي 40% (700) ألف نسمة يعيشون عند خط الفقر. ولا بد من الاشارة هنا الى ان 70% من العاطلين عن العمل في القطاع هم من فئة الشباب الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة والذين يتطلعون لسبل عيش امنة وكريمة!؟

أما بالنسبة لعدد العاملين بالفعل في قطاع غزة في اللحظة الراهنة، فيبلغ 213,500 مواطن موزعين كالاتي:

العدد	الفئة ومجال العمل
78,000 موظف	موظفين يتلقون رواتبهم من رام الله
40,000 موظف	موظفين يتلقون رواتبهم من غزة
20,000 عامل	عاملين في قطاع الانتاج الزراعي
17,000 عامل	العاملين في قطاع الانتاج الصناعي
14,000 مستخدم	مؤسسات غير حكومية (محلية ودولية)
44,500 عامل	قطاع الخدمات والانشاءات وعمال السوق غير المنظم من الباعة المتجولين وغيرهم.
213,500	الاجمالي العام للعاملين الفعليين في قطاع غزة

الزراعة والامن الغذائي....التحديات والاستراتيجيات المجتمعية والمؤسسية للتكيف الايجابي

من الصعب الحديث عن مسألة الامن الغذائي في قطاع غزة دون النظر الى اوضاع وتحديات القطاع الزراعي بأبعاده المحلية والوطنية ارتباطا بوحدة الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الجانب ، أشير الى زيادة نسبة الاراضي الزراعية في قطاع غزة على أثر الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ ، حيث ازدادت المساحة الزراعية من ١٧٠،٠٠٠ دونم الى ١٩٢،٠٠٠ دونم بعد تفكيك وانهاء الاستيطان الاسرائيلي في قطاع غزة، لكن وعلى الرغم من هذا الاتساع في المساحة الزراعية الا أن السنوات الاخيرة شهدت تراجعاً مضطرباً في الرقعة الزراعية لأسباب متعددة من أهمها، تسارع النمو السكاني (٣,٥%) ، تفتت الملكيات الزراعية (١-٣ دونمات للمزارع الواحد)، التمدد العمراني الحضري وتزايد الطلب على شراء الاراضي لبناء المساكن، الى جانب اجراءات الجيش الاسرائيلي بإقامة المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة مع اسرائيل (حوالي ١٧،٠٠٠ دونم) ، وكل هذه الاسباب أدت الى تراجع المساحة الزراعية التي وصلت الى اقل من ١٠٠،٠٠٠ دونم الان، الأمر الذي أدى الى تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية الى حوالي ٥٠% علاوة على التراجع في الانتاج الحيواني .

وفي ضوء ما تقدم ، كان لا بد من غياب المشهد الزراعي الريفي كليا لصالح مشهد ونمط زراعي حضري وشبه حضري مشوه يتطلب تخطيطاً ونهجاً استراتيجياً جديداً نحو ما يعرف ب"تهج التمنية الزراعية الحضرية" كاستراتيجية واقعية للتكيف الايجابي في مواجهة حالات الانكشاف وانعدام الامن الغذائي وتعزيز منعة نظام السوق المحلي في منطقة تتميز بأزماتها الممتدة كقطاع غزة .

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري، فهناك حوالي ٣٦٠٠ صياد مع اسرهم يعانون من حالات الضرر والانكشاف غير المسبوق من أجل تأمين سبل العيش البالغة الصعوبة أصلاً ، إذ أنهم ما زالوا محاصرين ضمن مساحة صيد لا تزيد عن ٣ اميال بحرية رغم ان اتفاق اوسلو اقر ٢٠ ميل بحري، كما ان الاتفاقيات الاخيرة اشارت الى ٦ اميال قابلة للتوسع !، الا ان الواقع الذي يفرضه الاحتلال الاسرائيلي ما زال بعيداً عن كل تلك الالتزامات . وجدير ذكره ان الانتاج السنوي لقطاع الصيد في غزة يتراوح ما بين ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ طن، بينما الحاجة السنوية الفعلية تصل الى اكثر من ٨٠٠٠ طن سنوياً؟! وفي مواجهة تلك الاوضاع المعقدة تمكن عدد من الصيادين وبالتعاون مع المزارعين

المبادرة بتطوير استراتيجية تكيف ايجابية ناجحة ومشجعة لإيجاد بدائل للإنتاج السمكي خارج مياه البحر عبر المشاريع الخاصة بالاستزراع السمكي.

لمحة سريعة عن الازواج المائية والبيئية

حول هذه الازواج المائية والبيئية المتردية في قطاع غزة ، أشير الى العديد من التقارير الوطنية والدولية التي تناولت موضوع التزايد السكاني خلال العقدين الاخيرين وأثره على زيادة معدلات الاستهلاك المائي من الخزان الجوفي بحيث باتت نسبة الاستهلاك للأغراض المنزلية والزراعية والصناعة والخدمات... الخ حوالي ١٦٠ مليون متر مكعب سنويا مقابل ٨٠ مليون متر مكعب تغذي الخزان الجوفي من مياه الامطار، وهي المصدر الطبيعي الوحيد، مما يعني ان قطاع غزة " حسب نظرية الاواني المستطرقة" اصبح يعوم على خزان جوفي من مياه البحر المالحة والمياه العادمة بنسبه تزيد عن ٩٠% منه ، حيث باتت مياه المخزون راهنا لا تصلح للاستخدام الادمي ، مما يهدد بمزيد من تفاقم الازمات والمخاطر الصحية وتمدد مساحة الانكشاف الاقتصادي والزراعي والبيئي. وفي مثل هذه الازواج من شح المياه العذبة الصالحة للشرب فان نسبة كبيرة من المواطنين (حوالي ٧٠% يضطرون لشراء المياه لأغراض الشرب والاستخدام المنزلي الامر الذي ادى الى زيادة الازمة العائلية لألاف الأسر ، ناهيك عن ان الاسر الفقيرة جدا لا تستطيع شراء المياه العذبة وتضطر الى استخدام المياه المتوفرة. وفي هذا السياق أود التنكير بالمعايير العالمية التي تؤكد على ان حد الفقر المائي ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويا ، ما يعني ١,٣ متر مكعب يوميا ، لكن وللأسف فان هذا المعيار غير متحقق في اوضاع قطاع غزة حيث تقل حصة الفرد اليومية بكثير عن هذا المعيار. وتبرز هنا اهمية الاشارة للمبادرات المجتمعية المحلية لاستراتيجيات التكيف الايجابي مثل بعض مشاريع حصاد مياه الامطار(من اسطح الدفيئات الزراعية) ومعالجة المياه الرمادية، ومياه الصرف الصحي للاستخدامات الزراعية ولو بشكل محدود. الا ان مشكلة توفير مياه صالحة للشرب تبقى على راس الاولويات مما يتطلب تسريع انشاء محطات لتحلية مياه البحر بما يضمن تأمين ٨٠ مليون متر مكعب سنويا منها لتغطية حاجة سكان القطاع من المياه العذبة سنويا.

اي نهج للتدخل؟!

هذا يأخذنا بطبيعة الحال الى تحدي اخر يتعلق باستراتيجيات نهج الاستجابة والتدخل (المؤسسي والبرامجي) المتوقع تجاه عمليات الاغاثة والانعاش واعادة الاعمار والذي من المأمول منه (منا جميعا) العمل والضغط باتجاه ان يكون متكاملا ومعززا لمبادرات واستراتيجيات التكيف الايجابي التي ابتكرها المجتمع المحلي ومؤسساته الاغاثية والتنمية والتي كانت في بعض الاحيان اقرب ما يكون الى نهج التنمية القائم على تعزيز عوامل الصمود والمنعة امام حالات الانكشاف والازمات الشديدة Resilient Development Approach وخصوصا في ابتكار البدائل الاقتصادية والاجتماعية والنشاط الطوعي المساند في ظل الحصار وخلال الحرب الاخيرة وبعدها .

ان سكان قطاع غزة باختصار يتوقعون نهج استجابة وتدخل مختلف هذه المرة، نهج يحركه منظور تنموي استراتيجي يعزز عوامل الصمود والمنعة resilience والاعتماد على الذات والموارد المتاحة -على قلتها وصعوبة توفرها- وقت الازمات سواء بفعل الاحتلال او بفعل عوامل الطبيعة، نهج تنموي مجتمعي تشاركي يحترم التجارب الموجودة ويبني عليها ويمكنها، لا يلغيها ولا يقصدها ، نهج يكون فيه الصوت الاول والاخير للمواطن الفلسطيني، مواطن يتم التعامل معه ليس بوصفه المتضرر الفقير المحتاج، اوالمنتظر للمساعدات "الاستهلاكية" ومشاريع البطالة والاعاثة المؤقتة (على اهميتها القصوى في اوقات محددة)، ما يتوقعه المواطن المتضرر في قطاع غزة وفلسطين عموما هو تدخلات برمجية متكاملة ومكاملة للجهد المؤسسي المحلي تقوم على مبادئ الشراكة المؤسسية والتنمية الكاملة مع المؤسسات العربية والاقليمية والدولية والتي تحترم وتعزز حقوق وكرامة الانسان الفلسطيني وسيادته على مصادره وموارده وتضغط وتناصر انعتاقه من الاحتلال .

وهنا لابد وان نستذكر احد اهم الدروس التي عايشناها في غزة، والتي تمثلت في تمكن مجتمعنا الفلسطيني في ظل الحصار والحرب من تعزيز وتجدير استراتيجيات للتكيف والتضامن المجتمعي الايجابي، ومن هذه الامثلة الدور الذي لعبته الحدائق المنزلية في توفير الامن الغذائي للكثير من الاسر الفقيرة، ومثالا اخرها عندما فتحت مئات بل الاف الاسر ابوابها (حركة اجتماعية عفوية) لاستضافة الاف الاسر المشردة (خلال وبعد الحرب) وتكفلتها بمعظم احتياجاتها الاساسية من المأكل والمشرب ، ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي الكريم دون اي مقابل، فماذا لو قمنا بحساب تكاليف ذلك الجهد المجتمعي التضامني واردة الصمود والتكيف الايجابي وقت الازمة، هذا هو

الشعب الفلسطيني وهذه هي ثقافته المجتمعية والوطنية المرتبطة بمفهوم التكافل الاجتماعي ، المطلوب منا جميعا العمل على تعزيزها والبناء عليها مما سيسهم في تقليل المخاطر وقت الازمات .

لكن وبكل موضوعية، اود التأكيد ان أي حديث عن تراجع وانكفاء نسبة الاعتماد على الذات في تعزيز وتحقيق الامن الغذائي في قطاع غزة لن يتم حله الا عبر التكامل الاقتصادي عموما والزراعي خصوصا بين قطاع غزة والضفة الغربية عبر منطقتي الولاية والسيادة الجغرافية الواحدة من جهة وعبر التأكيد على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية على اراضي عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية من جهة ثانية. حيث ان الضفة الغربية والتي تبلغ مساحتها الاجمالية ٥٨٠٠ كم ٢ منها حوالي ١,٦٠٠,٠٠٠ دونم صالحة للزراعة، اضافة الى حوالي مليون دونم صالحة للزراعة الرعوية والتي يمكن ان تغطي احتياجاتنا من اللحوم ودعم قطاع الانتاج الحيواني ومنتجاته. ان مجمل تلك المساحات وفي حال استغلالها وتخطيطها سياديا يمكن ان تغطي احتياجات الضفة الغربية وقطاع غزة من المنتجات الزراعية، كما ان تلك المساحات الشاسعة وحدها يمكن ان تشكل سلة غذائية متكاملة توفر شبكة امان مستدامة لمنظومة الامن الغذائي الفلسطيني المستقبلي.

التوصيات

- تسريع الخطى لتنفيذ خطة اعادة التأهيل والاعمار مع الاخذ بعين الاعتبار التجارب والخبرات والموارد المحلية (مجتمعا ومؤسسيا) خصوصا فيما يتعلق بإعادة تأهيل واعمار الاراضي والمنشآت وسبل العيش الزراعية بجوانبها المتعددة اعتمادا على نهج "التنمية الزراعية الحضرية المعززة لمنعة واستمرار المنتجين والمصنعين والاسواق المحلية في اطار خطة وطنية فلسطينية شاملة .
- تسهيل تنمية قدرات الجهات الفاعلة والمجتمع المحلي ومؤسساته في مجال تنمية سلاسل القيمة المضافة وتعزيز نهج " الاسواق تعمل من اجل الفقراء M4P " .
- الاهتمام ليس فقط بالاحتياجات الانية والبعيدة للفئات المتضررة والمنكشفة بل ايضا الاهتمام بقدراتهم ومصادرهم وخبراتهم ومبادراتهم المتراكمة والبناء عليها دون استثناءها، مما سيسهم في تعزيز الملكية والمسؤولية المجتمعية والمؤسسية في عملية اعادة الاعمار .
- ضرورة ان تهتم المؤسسات والجهات الدولية والاقليمية والعربية الممولة والمنفذة للمشاريع والبرامج ببناء شراكات تنموية حقيقية تعطي المساحة الاكبر فيها للدور والفعل والصوت المحلي عبر

المشاركة الفاعلة والحقيقية في عمليات تخطيط ورقابة وتقييم مجمل التدخلات المتوقعة (الدور التسهيلي المساند).

- أهمية تنمية قدرات المجتمعات المحلية المتضررة والمنكشفة ومؤسساتها المحلية في مجالات مثل : التخطيط للجهوزية لمراحل ما قبل الازمات ، التقليل من مخاطر الازمات، ادارة الازمات وحل النزاعات ، حتى تكون جزءا هاما ومكملا في مشاريع وبرامج التدخل المتوقعة
- الاهتمام بقطاعات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا والمبادرة بالمزيد من برامج المراكز التقنية الحاضنة لابتكارات ومبادرات الشباب الخريجين (من كلا الجنسين)
- في اطار البرامج والمشاريع المتوقعة هناك حاجة للاهتمام بسد الفجوات المعرفية والبحثية فيما بين الجامعات ومراكز الابحاث والمجتمع ومؤسساته المختلفة.
- تعزيز وتسهيل ودعم دور مؤسسات القطاع الخاص للدعم المالي وخلق اليات التواصل والتكامل مع برامج ومشاريع الامن الغذائي الخاصة بالقطاع الزراعي.
- تسهيل وتشجيع ادخال وتطوير مبادرات ومشاريع التكنولوجيا الزراعية الحديثة والتي تناسب الواقع الزراعي الحضري في غزة (في مجالات استخدامات الاراضي الزراعية- تنوع المصادر والمحاصيل الربحية-البدائل الزراعية- التسويق والتصنيع الزراعي-ادارة مصادر المياه والمياه العادمة-تطوير منظومة الارشاد الزراعي- رقابة الجودة والانتاج الزراعي البيئي- البحث والتعليم الزراعي الحضري- الطاقة ومصادر الطاقة البديلة...الخ)
- تشجيع وتسهيل المزيد من مبادرات التشبيك والتنسيق في مجال تبادل الخبرات والتعاون الاقليمي والعالمية عبر شبكات وملتقيات واتحادات الزراعة والامن الغذائي .
- تسهيل ودعم انشاء الصندوق الوطني السيادي الفلسطيني للتخفيف من حدة الازمات بفعل الطبيعة والانسان.
- تسهيل ودعم مبادرات وبرامج الضغط والمناصرة والحماية (محليا وعربيا واقليميا ودوليا) للحقوق الفلسطينية فيما يتعلق بالحق بالوصول الى المصادر الطبيعية وحق استخدامها بما يخدم ويعزز توجهات الامن الغذائي الفلسطيني وخلق المزيد من فرص العمل الحقيقية والاقتصادية المستدامة خصوصا للشباب والشابات.
- الاهتمام بتعزيز دور المرأة المزارعة/المنتجة وجعلها في قلب منظومة برامج ومشاريع الامن الغذائي مع ضرورة الاعتراف بدورها الكبير في انشطة الامن الغذائي الزراعي في الحقل كما في

المنزل والاسرة، لم لا... وهي تتحمل الابعاء الكبيرة والمعاناة قبل وخلال وبعد عمليات الانتاج الزراعي الفلسطيني بنسبة تزيد عن ٥٠% وخصوصا في ظروف الازمات الممتدة.
